



المخاطر المالية وتأثيرها في معدل العائد على الموجودات

(دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص)

الباحث: أحمد حاضر عبد

أ.م.د. سعد مجيد الجنابي

ahmed.had.fin@mu.edu.iq

saad_majeed@mu.edu.iq

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

2022

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى معرفة تأثير المخاطر المالية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال) في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وتكونت من (10) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من (43) مصرف للمدة من (2011) الى (2020)، اذ تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالمخاطر المالية (المخاطرة الائتمانية و مخاطر السيولة ومخاطرة رأس المال) باستعمال النسب المالية للمخاطرة الائتمانية (اجمالي القروض / اجمالي الموجودات) ومخاطر السيولة (الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات) فضلاً عن مخاطر رأس المال (سعر السهم / ربحية السهم الواحد)، أما المتغير التابع فقد تم قياسه من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات) وبعد تناول الجانب النظري للبحث، عرض البحث الجانب التطبيقي من اجل الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات، وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد فقد توصل البحث الى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات، واوصى الباحثان بجملة من التوصيات منها على المصارف عينة البحث الاستعمال الواعي لمؤشرات المخاطر المالية والتي تتضمن مخاطرة الائتمانية ومخاطرة السيولة ومخاطرة رأس المال عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلاً عن معرفة سلوك واذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته .

الكلمات المفتاحية: المخاطرة المالية، معدل العائد على الموجودات .

Abstract:

This research aims to know the impact of financial risks (credit risk, liquidity risk, capital risk) on the rate of return on assets for private



commercial banks. 10) Banks belonging to a community consisting of (43) banks for the period from (2011) to (2020), The independent variable of financial risk (credit risk, liquidity risk and capital risk) was measured using the financial ratios of credit risk (total loans / total assets) and liquidity risk (liquid assets / total assets) as well as capital risks (share price / earnings per share). One), as for the dependent variable, it was measured by dividing (net profit after taxes / total assets) and after addressing the theoretical side of the research, the research presented the applied side in order to reach a set of conclusions, and by relying on multiple linear regression, the research found an effect Significantly significant indicators of financial risk in the return on assets, The researcher recommended a number of recommendations, including the research sample banks, the conscious use of financial risk indicators, which include credit risk, liquidity risk and capital risk by analyzing market trends and knowing interest rate changes as well as knowing the behavior and tastes of customers and the extent to which they avoid fluctuations in returns that are likely to be exposed It has the bank and benefit from this analysis in order to improve the work of the bank and use it for its benefit.

Keywords: financial risk, rate of return on assets.

المقدمة :

المصارف التجارية تتعرض لمخاطرة عديدة لكونها تعتمد بشكل دائم على الموجودات والمطلوبات فضلاً عن انفتاح الاسواق المالية والمصرفية التي جعلت حرية في انسياب الاموال بين البلدان الامر الذي جعل المصارف التجارية تأخذ المخاطر المالية بنظر الاعتبار من اجل تحقيق معدل العائد على الموجودات الذي تسعى اليه , وعلى الرغم من كون المصارف تتعرض لمخاطر عديدة غير المخاطر المالية الا أن المخاطر المالية والتي تشمل المخاطرة الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال تعد من اكثر المخاطر التي تشكل تهديداً اكبر على الربح



الذي يتحقق للمصارف لكون هذه المخاطر لديها القدرة على اعاقا عملية الاقراض التي تقوم بها المصارف .

لذا اصبحت المخاطرة المالية ومعدل العائد على الموجودات من المواضيع المهمة في العمل المصرفي وتعد من التحديات التي تواجهها المصارف مما يتطلب دراستها، لذا فإن هذا البحث يسعى الى ان تكون المصارف التجارية محافظة على نسبة مقبولة من معدل العائد على الموجودات من خلال استعمال احد النماذج الكمية والاحصائية على عينة من المصارف التجارية الخاصة .

منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :

تسعى المصارف التجارية ومنذ سنوات عديدة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من معدل العائد على الموجودات ، لكونه من العوائد الرئيسية التي تشير إلى ربحية المصرف وهذا بدوره يزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف ومن المشاكل التي تتعرض لها المصارف هي ان الربحية تنقيد بعوامل عديدة اذ تحد من عمل المصارف و تؤثر على تحقيق معدل العائد على الموجودات ومن ثم تؤثر على ربحية المصرف لذلك تتلخص مشكلة البحث في طرح التساؤل الاتي :

هل ان المخاطر المالية بمؤشراتها تؤثر في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث ؟

ثانيا : اهمية البحث :

تكمن اهمية هذا البحث في تناوله دراسة تأثير المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية الخاصة بهدف تحديد اذا كانت المخاطر المالية قد تجاوزت الحد المسموح فيه ومن ثم يصبح تأثيرها سلبياً على ربحية المصارف عينة البحث خاصة وان البلاد تعرضت خلال مدة البحث الى احداث تمثلت بأحداث داعش الارهابي 2014 وماتركته من اثار فضلا عن ازمة كوفيد 19 والتي بدورها انعكست على كافة مفاصل الحياة الاقتصادية وبشكل خاص القطاع المصرفي ومن ثم تعاظمت مشكلة المخاطر المالية وكذلك تتمثل اهمية البحث ايضاً في كونه يساعد الجهات الخاصة بالمصرف من ادراك التأثير الحقيقي للمخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات و معرفة مقدار التأثير على ربحية المصرف .

ثالثا : اهداف البحث:



يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- تحليل مدى التفاعل بين المخاطر المالية ومعدل العائد على الموجودات من اجل معرفة طبيعة العلاقة بينهما.

2- تحليل مؤشرات المخاطر المالية لمعرفة مقدار تأثيرها في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث .

رابعا : فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وتتفرع الى :

1. الفرضية الفرعية الاولى : (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث) .

2. الفرضية الفرعية الثانية : (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث).

3. الفرضية الفرعية الثالثة : (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المخاطر المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث).

خامسا : الحدود المكانية و الزمنية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث في تجربة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2011-2020).

الجانب الفكري للمخاطرة المالية ومعدل العائد على الموجودات :

اولاً : مفهوم مفهوم المخاطرة

يسلط الضوء قاموس الخطر "إمكانية الخسارة أو الإصابة" على المخاطر التي تعني ان المرء وضع نفسه في موقف تكون فيه النتيجة غير معروفة، لكن هذا المصطلح الشائع لا يلبي الهدف بالكامل، اذ تهتم الدراسات بالعائد والمخاطرة لذلك نحتاج إلى تعريف المخاطرة اذ يركز على نتيجة القرارات المالية والاقتصادية التي عادة ما تكون غير معروفة في وقت اتخاذ القرار، وبذلك يمكن تعريف المخاطرة بأنها مقياس لعدم التأكد بشأن العائد المستقبلي للاستثمار وعادة يُقيّم خلال مدة زمنية محددة وهذا يتناسب مع المعيار الذي يُوضع لقياس تلك المخاطر (105: Cecchetti & Schoenholtz, 2015).

اذ حُدد تعريف المخاطر بطرق مختلفة وهذه تختلف عبر الزمن فتركز بعض التعريفات على احتمالية حدوث حدث ما ، بينما البعض الآخر يشير إلى المخاطرة بانه المجموعة الفرعية من



اللاتأكد التي يمكن قياسها كمياً، وكذلك تُعرّف المخاطرة بأنها عشوائية عائد الاستثمارات، بما في ذلك اذا كانت النتائج إيجابية او سلبية، في ظل هذا العرض، يرتبط العائد المتوقع الأكبر بـ تقلب أكبر في النتائج (Bessis, 2015: 1-2)، كذلك يمكن تعريف المخاطرة على أنها أي شيء يمكن أن يخلق عوائق في طريق تحقيق أهداف المصرف ويمكن أن تكون هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية أو عوامل خارجية وهذا يعتمد على نوع الخطر المرتبط في الهدف الذي يسعى المصرف الى تحقيقه من اجل القدرة على المنافسة مع المصارف الاخرى (Kanchu & Kumar, 2013: 145)، فضلا عن ذلك، يمكن تعريف المخاطرة على أنها احتمال الخسارة، وقد تكون هذه الخسارة هي خسارة مالية أو خسارة للسمعة وكلاهما تؤثر على عمل المصرف (Endalkachew, 2021: 9)، وكذلك المخاطرة تعرف على أنها "احتمالية الخسارة الناتجة عن حدث او (سلسلة من الأحداث) التي يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها" (oblakovic, 2013: 19)، وكذلك تعرف المخاطرة بأنها احتمال الخسائر الناتجة عن أحداث معينة مثل التغيرات في أسعار السوق وغيرها من التغيرات المؤثرة على عمل المصارف ولكون هذه المصارف تتعامل مع الاسواق فإنها قد تتعرض لمخاطرة تؤدي إلى خسارة كبيرة في بعض الاحيان وهذه الخسارة تكون مربكة لعمل المصارف لأنها في الغالب تكون غير متوقعة، بعبارة أخرى فإن المخاطرة تعني التباين المحتمل للعوائد (Horcher, 2005: 2).

ثانياً: اسباب زيادة المخاطرة المصرفية :

اشار (قايس ومحمد ، 2017 : 11) الى ان السبب الرئيسي لزيادة المخاطر المصرفية يعود الى عدة عوامل رئيسة تؤثر على عمل المصرف ومن اهمها :

- 1- كثرة الضغوط التنافسية التي ادت الى تشجيع الاتجاه نحو المخاطرة بهدف تحقيق اعلى عائد ممكن على رأس المال المستثمر بهدف الحصول على حصة كبيرة في السوق .
- 2- اعمال المصارف اخذت بالاتساع خارج الميزانية وتحولت من الاعمال التقليدية الى الاسواق المالية التي جعلتها عرضة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق والتضخم وتقلب الاسعار .
- 3- التغيرات الهيكلية التي مرت بها الاسواق المالية والمصارف خلال السنوات الاخيرة بفعل تحرير القيود على حركة رؤوس الاموال فضلا عن الانفتاح على الاسواق العالمية .

ثالثاً: انواع المخاطرة المصرفية



تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وهذه المخاطر تهدد الأعمال الأساسية للمصارف وتحد من قدرتها على استخدام مصادر أموالها وبناءً عليه أوجدت المصارف الحاجة إلى وضع أهداف وإعداد استراتيجيات مختلفة لتحديد هذه المخاطر وقياسها وتحديد العوامل التي تؤثر عليها واختلفت التقسيمات الرئيسة للمخاطر من كاتب إلى آخر بحسب وجهة نظر الكاتب ويمكن تصنيف المخاطر المصرفية على أنها: مخاطر مالية وغير مالية إذ تشمل المخاطر المالية مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال أما المخاطر غير المالية فتشمل مخاطر التشغيل، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة (Mohammed & etal, 2021: 664-665):

أ- المخاطر المالية وتنقسم إلى الآتي:

1- مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسائر الناتجة عن التطور غير المتوقع لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السوق الخاصة بالأدوات المالية الأولية والمشتقة التي يحتفظ بها المصرف في محفظة المعاملات الاستثمارية (Apătachioae, 2015: 3)، وتعد مخاطر السوق مخاطر نظامية تتأثر بجميع مؤشرات السوق والعوامل الكلية التي تؤثر على عمل المصرف (Huy & etal, 2021: 296)، وهذه المخاطر ناتجة عن التغيرات العامة في الأسعار والسياسة على مستوى المخاطر التي تصيب الاقتصاد ككل وتحدث هذه المخاطر عندما يكون هناك تغيير في أسعار الموجودات أو أدوات تجارية معينة بسبب ظروفها وتنقسم مخاطر السوق إلى:

أ) مخاطر سعر الفائدة

تنشأ هذه المخاطر من تقلبات أسعار الفائدة، التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة يتعرض لها المصرف في الحالة التي تكون فيها إعادة تسعير كل من المطلوبات والموجودات غير متسقة وتزداد هذه المخاطر في حالة عدم وجود نظام معلومات يسمح بتحديد معدلات تكلفة المطلوبات وحساسية البنود في الميزانية العمومية لأسعار الفائدة (Tamimi, 2021: 119)، وكذلك مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي تنشأ من خلال القيمة النسبية للموجودات الذي تكون في حالة جيدة، مثل القرض أو السند، التي سوف تتدهور بسبب زيادة أسعار الفائدة وبشكل عام إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن سعر السندات التي تحمل فائدة سيستمر في الانخفاض والعكس صحيح



و تقاس مخاطر الفائدة عموماً بمصطلح السندات وهي أقدم تقنية تستخدم حالياً لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف (TJOE& PURNOMO,2019:3).

ب- مخاطر سعر الصرف

هذه المخاطرة مالية ناتجة عن التعرض لتغيرات متوقعة في سعر الصرف بين عملتين حيث يواجه المستثمرون و المصارف والشركات متعددة الجنسيات المصدرة أو المستوردة للسلع والخدمات أو من خلال القيام باستثمارات أجنبية في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي الى مخاطر تغير سعر الصرف اذ ان مخاطر سعر الصرف يمكن أن تكون لها عواقب مالية كبيرة إذا لم تُدار بشكل مناسب ومن ثم تؤثر على قيمة موجودات المصرف (Saeed,2021:459).

ج- مخاطر اسعار الاوراق المالية

مخاطر اسعار الاوراق المالية تتضمن في تدني القيمة السوقية الخاصة بأحد الادوات المالية التي تتأثر بمرور الزمن ويكون ذلك بسبب التدني في أسعار الفوائد و أسعار الصرف ويحدث هذا الخطر عندما يحصل تغير في أسعار الفوائد و أسعار الصرف وبالتالي ان هذا التغير يؤدي الى تغير في قيمة الموجود المالي، ولكون المصرف يستثمر في محافظة الأوراق المالية فإنه سوف يكون اثر عرضه لانخفاض أسعار هذه الموجودات وبالتالي سوف تحصل خسارة لتلك الموجودات، وتعد السندات من اهم الفقرات لميزانية المصرف التجاري التي تكون اكثر عرضه للتقلبات السعرية التي تقع في جانب الموجودات وتتمثل بمجموعة من السندات التي يقوم المصرف التجاري بشرائها من اجل الاستفادة من العائد الثابت الذي تولده هذه السندات أو ناتجة عن ارتفاع قيمة أسعارها (اوصغير، 2020: 72).

2- مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر المرتبطة بأي نوع من انواع التخلف عن السداد والتي تكون مرتبطة بالأحداث الخاصة بالائتمان، مثل التغيرات في جودة الائتمان و نعني بمخاطر الائتمان بأنها عدم سداد القروض من قبل المقترضين من المصارف التجارية بمعنى ان المقترضين ليس لديهم القدرة على السداد ومن ثم حدوث التخلف عن السداد من قبلهم (Riyazahmed& Baranwal,2021:54-55).

وكذلك تعرف مخاطر الائتمان على أنها الموجودات المرجحة بالمخاطر والخاصة بالمصارف ، وهي موجودات مصرفية مرجحة بالنسبة لمستويات مخاطر الائتمان النسبية لديها ووفقاً لبازل 1 ، يجب أن يمثل إجمالي رأس المال 8 ٪ على الأقل من مخاطر الائتمان للمصرف



بالإضافة إلى ذلك ، تحدد اتفاقية بازل ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان (Datey& Tiwari,2014:897)

Tiwari,2014:897)

أ - مخاطر الميزانية العمومية .

ب - مخاطر التداول خارج الميزانية العمومية. والتي تتمثل بأسعار الفائدة والعملات الأجنبية والاوراق المالية والسلع.

ج - مخاطر غير المتاجرة خارج الميزانية العمومية وتشمل هذه الضمانات العامة ، مثل الشراء الآجل للموجودات أو اوراق الدين المتعلقة بالمعاملات.

3- مخاطر السيولة

يشير مصطلح السيولة إلى مقدار رأس المال المتاح للاستثمارات والنفقات، اما فيما يخص المصارف تعني القدرة على تلبية طلبات الائتمان المتعلقة بالاستحقاق والديون، مخاطر السيولة هي نقص السيولة المطلوبة من قبل المصارف لغرض سداد التزاماتها او المطلوبات التي بذمتها ويُنظر إلى نقص السيولة على أنه أحد أهم أسباب فشل المصارف ويعتبر وضع السيولة مهماً للغاية من حيث تخفيف الحركات المتوقعة أو غير المتوقعة في الميزانية العمومية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هدف النمو وتعد مخاطر السيولة من المخاطر المهمة لتلبية طلبات التمويل وكذلك امتلاك سيولة كافية لغرض سداد الالتزامات الغير مؤكدة بهدف استدامة المصرف (Incekara& Cetinkaya,2019:955-956)، واثبتت الأزمة المالية أن مخاطر السيولة عامل مهم في القطاع المصرفي ، حيث تشير إلى مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المودعين أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر مالية غير مقبولة (AL-Ardah& Al-Okdeh,2022:219) .

وكذلك تعد مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها و تكبد خسائر غير مقبولة تؤثر على عمل المصرف وبالتالي تؤثر هذه المخاطر سلباً على كل من أرباح المصرف ورأس ماله لذلك فإن الأولوية القصوى المطلوبة لإدارة المصرف هي ضمان توفير الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية لمقدمي الخدمات والمقترضين بتكاليف معقولة ويمكن تعريف مخاطر السيولة على أنها مخاطر عدم القدرة على تصفية الموجودات في الوقت المناسب بسعر معقول وهناك بعددين رئيسيين لمخاطر السيولة مذكوران في هذا التعريف هما: أ- تصفية الموجودات عند الضرورة . ب- القيمة السوقية العادلة، حيث تواجه المصارف مخاطر السيولة إذا لم تقم بتسييل موجوداتها بسعر معقول لكون السعر



محفوظاً بالمخاطر بسبب ظروف البيع المتعثرة أثناء مدة التصفية (Arif& Anees,2012:184).

4- مخاطر رأس المال

تشير هذه المخاطر (مخاطر رأس المال) الى الدرجة التي يمكن أن تنخفض فيها قيمة الموجودات قبل أن تتسبب في ضرر للدائنين والمودعين، وهذا يعني أن المصرف الذي تصل فيه نسبة حق الملكية إلى الموجودات (10%) تمكنه من تحمل الانخفاض الكبير في قيمة الموجودات و بدرجة اكبر مقارنةً بمصرف آخر تبلغ فيه هذه النسبة (5%)، ووجود هذه المخاطر يعود إلى عدم كفاية رأس مال المصرف لامتناع الخسائر المحتملة التي يمكن ان تنتقل إلى المودعين والدائنين (سعيد، 2007 : 44).

رابعاً: طرق قياس المخاطرة المصرفية

أ- قياس المخاطر الائتمانية

توجد العديد من المؤشرات التي تستعمل في قياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات اذ يعد من المؤشرات الشائعة التي تستخدمها المصارف في قياس المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطر ويمكن قياسها كما في المعادلة رقم (البديري، 2016 : 147) ؛ (عبد الرضا واخرون، 2019 : 391) :

اجمالي القروض

المخاطر الائتمانية =

اجمالي الموجودات

اذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطر الائتمانية وبالتالي تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح.

ب- قياس مخاطر السيولة

تمثل نسب السيولة بأنها نسب مختلفة في الميزانية العمومية والتي تحدد اتجاهات السيولة الرئيسية حيث تعكس هذه النسب حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة



لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقوم البحث الحالي بقياس مخاطر السيولة كما في المعادلة ، (Vodová,2011:1062):

الموجودات السائلة

مخاطر السيولة =

إجمالي الموجودات

وتعطي نسبة السيولة هذه معلومات حول قدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة وكقاعدة عامة كلما ارتفعت حصة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف.

ج- قياس مخاطر رأس المال

يمكن أن تؤثر جميع المخاطر على بقاء المصارف على المدى الطويل ، والتي يشار إليها غالباً باسم مخاطر رأس المال، لأن التباين في رأس المال ينبع من أنواع أخرى من المخاطر ، فغالباً ما لا يتم النظر فيه بشكل منفصل من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية. ومع ذلك ، فإن المخاطر التي تتعرض لها رأس المال والتي تكمن وراء كل شركة مالية تجسد المخاطر البالغة الأهمية المتمثلة في الوقاحة أو الفشل النهائي، وهنالك العديد من المقاييس لقياس مخاطر رأس المال ولأهمية هذا المقياس لبقاء المصرف وقدرته على المنافسة سوف تقوم هذا البحث بقياس مخاطر رأس المال كما في المعادلة (Rose& Hudgins,2008:180-181):

عدد الاسهم

مخاطر رأس المال =

ربحية السهم الواحد

وربحية السهم الواحد يكون ناتج عن قسمة صافي الدخل قبل الضريبة / عدد الاسهم القائمة في السوق و يعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض الى ارتفاع المخاطر ومن ثم تنخفض رغبة المستثمرين في الاستثمار في اسهم المصرف اما الحالة التي تكون فيها النسبة مرتفعة تدل على انخفاض مخاطر رأس المال.

خامساً: معدل العائد على الموجودات :

معدل العائد على الموجودات هو أيضاً يعد من العوائد الرئيسية الأخرى التي تشير إلى ربحية المصرف التي تمثل صافي الدخل إلى إجمالي موجوداتها و تقيس قدرة إدارة المصرف على توليد الدخل من خلال استخدام موجودات المصرف الموجودة تحت تصرفهم بمعنى



آخر (Bett & etal,2019:166) ، فان معدل العائد على الموجودات يعكس مدى قدرة ادارة المصرف على استخدام استثماراتهم المالية والحقيقية من اجل تحقيق الربح التي يسعى المصرف الى تحقيقه (Qurban & et al, 2021: 571) .

ويُقاس العائد من خلال صافي الدخل قبل تكلفة التمويل اذ يتم احتسابه عن طريق إضافة مصروفات الفوائد بعد الضريبة إلى صافي الدخل وكما في الصيغة ادناه :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل} + \text{تكلفة الفوائد بعد الضريبة}}{\text{متوسط اجمالي الموجودات}}$$

كذلك يمكن أيضاً حساب العائد على الموجودات على أساس ما قبل الضريبة باستخدام العائد قبل احتساب الفوائد والضرائب كمقياس للعائد ينتج عن هذه النتائج مقياس للعائد على الموجودات اذ لا يتأثر هذا العائد بالاختلافات في الوضع الضريبي للشركة وكذلك السياسة المالية (Al Nimer& et al,2015:231) :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{الارباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{متوسط اجمالي الموجودات}}$$

اذ يُقاس الأداء الداخلي للمصرف من خلال العائد على الموجودات كذلك يُعرف بأسم نسبة الربحية أو الإنتاجية، يمكن للعائد على الموجودات أن يزود المصرف بأداة قيمة لقياس التقدم الذي يحرزه مقابل الأهداف الداخلية التي يسعى لها المصرف اذ توضح نسبة العائد على الموجودات مدى جودة الإدارة أو المصرف في توظيف موجودات أو موارد المصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) اذ يشمل قياسات العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين (Nataraja& al et ,2018:11) ، وبذلك يمكن تعريف العائد على الموجودات هو مقياس يستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق ربح من إجمالي الموجودات المتاحة داخل المصرف اذ يستخدم معدل العائد على الموجودات لمعرفة مستوى كفاءة تشغيل المصرف بشكل عام (Sabrin, 2016:86).

يعد العائد على الموجودات هو أحد نسب الربحية المستعملة في تحليل البيانات المالية وغالباً ما يتم إبراز هذه النسبة لأنها قادرة على الإشارة إلى نجاح المصرف في تحقيق الأرباح وبالتالي



فان العائد على الموجودات قادر على قياس قدرة المصرف على الحصول على الأرباح في الماضي ليتم توقعها في المستقبل اذ ان الموجودات المعنية هي الممتلكات العامة للمصرف التي تم الحصول عليها من رأس المال نفسه أو من رأس المال الأجنبي الذي تم تحويله إلى موجودات المصرف المستخدمة لاستدامة المصرف، ويتم قياس العائد على الموجودات من خلال المعادلة (Rosikah& etal,2018: 7-8):

صافي الربح بعد الضريبة

= معدل العائد على الموجودات

اجمالي الموجودات

اذ تشير قيمة العائد على الموجودات المرتفعة إلى ان أداء المصرف يكون جيد وافضل من الحالة المعاكسة التي تكون فيها قيمة العائد على الموجودات منخفضة.

التحليل المالي والاحصائي

أولاً: التحليل المالي

1:- مؤشرات المخاطرة المالية

أ- **المخاطرة الائتمانية** : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات، وبحسب الجدول (1) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (0.134) وبانحراف معياري مقداره (0.080) ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطر، اذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطر الائتمانية وبالتالي تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان المصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.239) وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداته ، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0.003) وهذا يشير الى ان هذا المصرف لم يتوسع في منح القروض وكانت موجوداته عالية وقادرة على تغطية تلك القروض ومن ثم فإن المخاطر الائتمانية لهذا المصرف منخفضة جدا ،اما عن المصارف التي حققت مخاطر ائتمانية تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.239، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.220، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.164، مصرف سومر التجاري بمعدل 0.227) وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف



وتواجهه مخاطر ائتمانية كبيرة اي ان المصارف اعلاه قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي 0.038، مصرف المنصور للاستثمار بمقدار 0.075، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.003، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.129، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار 0.129، مصرف بغداد بمقدار 0.116) وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (0.147) والانحراف المعياري لها بلغ (0.114) وهذا يشير الى ان هذه المصارف في هذه السنة قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما اقل معدل عام للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2018) اذ بلغ (0.118) وبانحراف معياري بلغ (0.078) وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

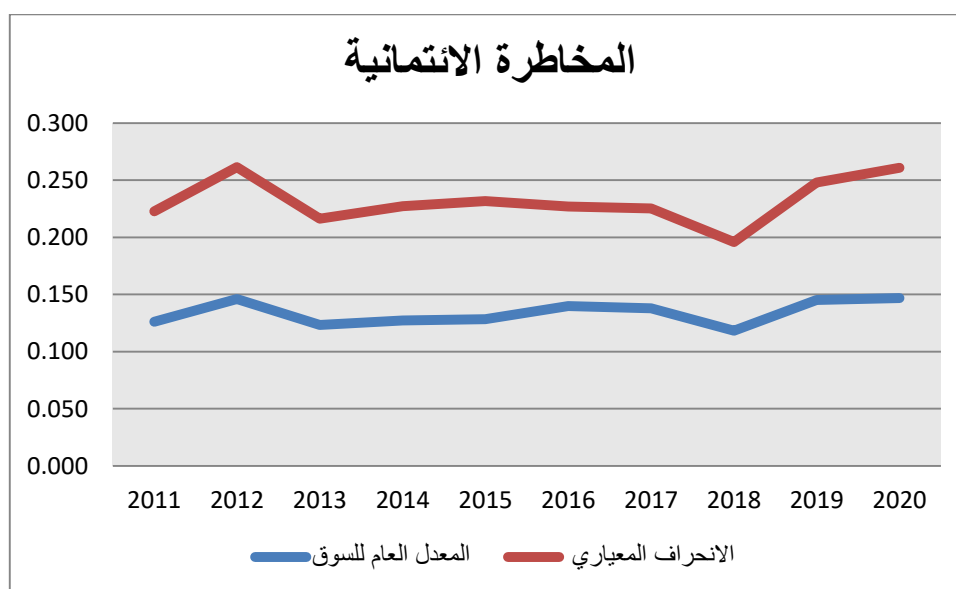
				جدول (1) المخاطرة الائتمانية للمدة (2020-2011)								
ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.178	0.150	0.167	0.224	0.306	0.249	0.273	0.162	0.294	0.382	0.239
2	مصرف التجاري العراقي	0.001	0.002	0.002	0.007	0.015	0.069	0.067	0.070	0.071	0.070	0.038
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.168	0.122	0.060	0.064	0.053	0.051	0.043	0.053	0.066	0.074	0.075
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.294	0.397	0.260	0.173	0.143	0.121	0.155	0.181	0.256	0.222	0.220
5	مصرف الائتمان العراقي	0.002	0.001	0.001	0.001	0.001	0.000	0.005	0.005	0.004	0.004	0.003
6	مصرف الخليج التجاري	0.034	0.143	0.106	0.063	0.092	0.199	0.230	0.243	0.255	0.272	0.164
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.147	0.131	0.137	0.138	0.121	0.149	0.113	0.104	0.129	0.125	0.129
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.073	0.233	0.142	0.221	0.188	0.163	0.151	0.029	0.026	0.060	0.129
9	مصرف بغداد	0.146	0.081	0.087	0.085	0.086	0.123	0.110	0.151	0.159	0.135	0.116
10	مصرف سومر التجاري	0.219	0.199	0.269	0.297	0.279	0.277	0.231	0.184	0.192	0.123	0.227
	المعدل العام للسوق	0.126	0.146	0.123	0.127	0.128	0.140	0.138	0.118	0.145	0.147	0.134
	الانحراف المعياري	0.097	0.116	0.093	0.100	0.103	0.087	0.087	0.078	0.103	0.114	0.080

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

والشكل (1) يوضح منحني المعدل العام للسوق للمخاطرة الائتمانية الذي يتكون من خلال قسمة (اجمالي القروض / اجمالي الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة



البحث، ويوضح المحور الأفقي المدة الممتدة من (2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، في حين يمثل المحور العمودي للمخاطرة الائتمانية مصارف عينة البحث، ويتبين من الجدول أعلاه أن المعدل العام للسوق لسنة (2011) كان منخفض والانحراف المعياري أيضا منخفض وأدنى من المعدل العام للسوق ولكن في سنة (2012) حققت معدل عام أعلى من المعدل العام للسوق ، في سنة (2013، 2014، 2015) انخفض المعدل العام للسوق ارتفع بعد ذلك في سنة (2016، 2017) تراجع في سنة (2018) وهذا يعني أن هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم إجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة ، ارتفع في سنة (2019، 2020) وهذا يشير إلى أن المصارف عينة البحث توسعت في منح القروض وكما موضح في الشكل أدناه.



شكل (1) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج
(Excel).

ب. مخاطرة السيولة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول (3-11) للمصارف عينة البحث نجد أن المعدل العام للسوق بلغ (0.527) وبانحراف معياري مقداره (0.089) و يعكس هذه المؤشر حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها ، إذ كلما ارتفع هذا المؤشر زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف والعكس



صحيح ، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان مصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.638) وهذا يدل على ان المصرف غير متعرض لمخاطر السيولة ولديه متانه فيها فضلاً عن القدرة على الوفاء بالتزامات المودعين، اما المصرف الذي حقق ادنى نسبة من هذا المؤشر هو مصرف الخليج التجاري بمقدار (0.399)، وهذا يعني ان هذا المصرف اكثر المصارف قد يتعرض لمخاطر السيولة وهذا يدل على حصول زيادة في اجمالي الموجودات بالمقارنة مع الزيادة في الموجودات السائلة، ونجد المصارف التي حققت نسبة تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر هي كل من (مصرف الاهلي العراقي بمقدار 0.638 ، مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.534، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.582، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 0.531، مصرف بغداد بنسبة 0.624، مصرف سومر التجاري بمقدار 0.612) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، اما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق هي اربع مصارف (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (0.648) والانحراف المعياري لها بلغ (0.183) وهذا يشير الى انخفاض مخاطر السيولة لهذه المصارف، بينما اقل معدل عام للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2011) اذ بلغ (0.450) وبانحراف معياري بلغ (0.097) وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

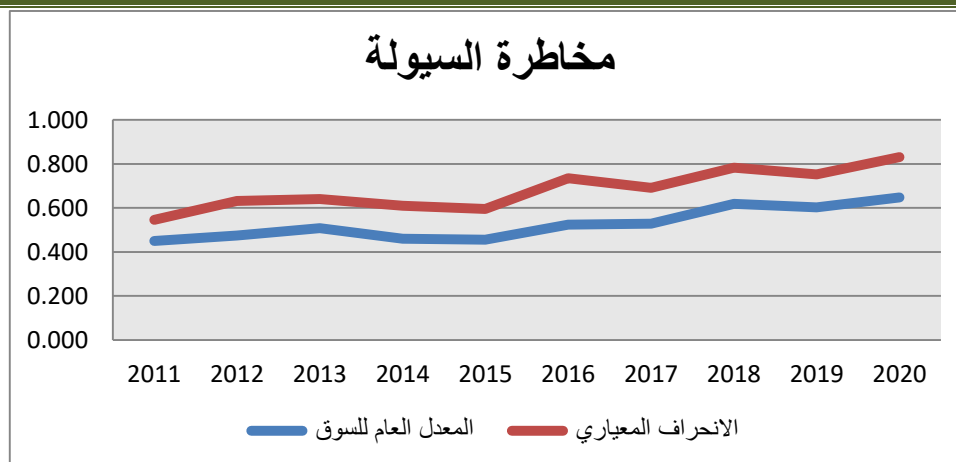


جدول (2) مخاطر السيولة للمدة (2020-2011)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.596	0.764	0.706	0.666	0.581	0.635	0.661	0.719	0.561	0.493	0.638
2	مصرف التجاري العراقي	0.440	0.468	0.573	0.299	0.350	0.278	0.271	0.351	0.529	0.650	0.421
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.352	0.226	0.269	0.315	0.221	0.823	0.640	0.792	0.831	0.870	0.534
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.476	0.418	0.445	0.636	0.655	0.738	0.673	0.585	0.573	0.626	0.582
5	مصرف الائتمان العراقي	0.441	0.325	0.326	0.323	0.477	0.163	0.343	0.826	0.866	0.973	0.506
6	مصرف الخليج التجاري	0.273	0.377	0.472	0.447	0.302	0.383	0.374	0.429	0.470	0.459	0.399
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.553	0.566	0.545	0.512	0.482	0.519	0.557	0.593	0.497	0.489	0.531
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.463	0.432	0.569	0.264	0.369	0.405	0.406	0.457	0.403	0.440	0.421
9	مصرف بغداد	0.523	0.625	0.575	0.543	0.562	0.682	0.687	0.708	0.609	0.729	0.624
10	مصرف سومر التجاري	0.381	0.551	0.598	0.589	0.559	0.609	0.672	0.732	0.679	0.752	0.612
	المعدل العام للسوق	0.450	0.475	0.508	0.459	0.456	0.524	0.529	0.619	0.602	0.648	0.527
	الانحراف المعياري	0.097	0.156	0.132	0.151	0.140	0.212	0.162	0.163	0.151	0.183	0.089

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

ويوضح الشكل (2) منحني المعدل العام للسوق لمخاطر السيولة من خلال قسمة (الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2020-2011) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة (2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016) كان منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق، بدء المعدل العام للسوق للسنوات (2017، 2018، 2019، 2020) وهذا يشير الى انخفاض مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث وكما موضح في الشكل ادناه.



شكل (2) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج
(Excel).

ت. مخاطرة رأس المال : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة سعر السهم / ربحية السهم الواحد ،
وبحسب الجدول (12-3) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (-)
211.234) وبانحراف معياري مقداره (928.499) ، ويعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض
الى ارتفاع المخاطر وبالتالي تنخفض رغبة المستثمرين في الاستثمار في اسهم المصرف اما
الحالة التي تكون فيها المعدل مرتفعة تدل على انخفاض المخاطر ، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان
مصرف الاستثمار العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (428.712) وهذا
يدل على ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وتزداد رغبة المستثمرين
في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف ، بينما حقق
مصرف الخليج التجاري ادنى معدل بمقدار (-2826.035) وهذا الانخفاض يدل على ارتفاع
المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض مضاعف الربحية ، اما عن المصارف التي
حققت مخاطر رأس المال تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي (جميع المصارف باستثناء
مصرف الخليج التجاري الذي حقق خسارة مقدارها (-2826.035) وهذا يعني ان اداء هذه
المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر رأس المال اي ان المستثمرون تقل رغبتهم في الاستثمار في
رأس مال هذا المصارف .

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق
في سنة (2019) اذ بلغ (439.584) والانحراف المعياري لها بلغ (1227.422) وهذا يدل على



ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وتزداد رغبة المستثمرين في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف ، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2019) اذ بلغ (-2833.207) والانحراف المعياري لها (928.499) وهذا الانخفاض يدل على ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض مضاعف الربحية، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (3) مخاطر رأس المال للمدة (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	34.064	5.449	8.983	32.387	59.903	4.361	39.623	-10.742	16.641	11.553	20.222
2	مصرف التجاري العراقي	17.686	9.609	15.546	17.907	14.148	15.835	12.344	10.815	17.605	3.102	13.460
3	مصرف المنصور للاستثمار	16.304	24.945	17.208	12.420	11.007	17.198	13.314	7.442	20.234	20.342	16.041
4	مصرف الاستثمار العراقي	9.578	73.029	5.610	8.657	9.715	14.736	26.277	206.511	3920.703	12.303	428.712
5	مصرف الائتمان العراقي	22.882	10.241	31.348	19.527	12.673	37.678	25.345	31.933	-34.901	-52.156	10.457
6	مصرف الخليج التجاري	4.948	3.672	6.059	7.470	15.517	22.995	27.659	96.318	-10.683	-	2826.035
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10.405	9.019	11.497	41.601	23.522	9.149	150.459	-14.160	317.755	-14.314	24.401
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	6.324	10.559	4.542	80.993	195.977	40.145	16.507	15.632	11.817	22.599	1.314
9	مصرف بغداد	18.747	8.097	11.242	13.949	51.167	11.237	24.908	17.461	10.276	5.074	17.216
10	مصرف سومر التجاري	345.347	101.140	110.324	108.353	65.602	59.834	561.583	246.451	126.390	93.734	181.876
	المعدل العام للسوق	48.629	25.576	22.236	34.326	6.728	23.317	59.710	60.766	439.584	-2833.207	-211.234
	الانحراف المعياري	104.614	33.570	31.930	34.121	74.412	17.308	184.767	92.972	1227.422	8995.382	928.499

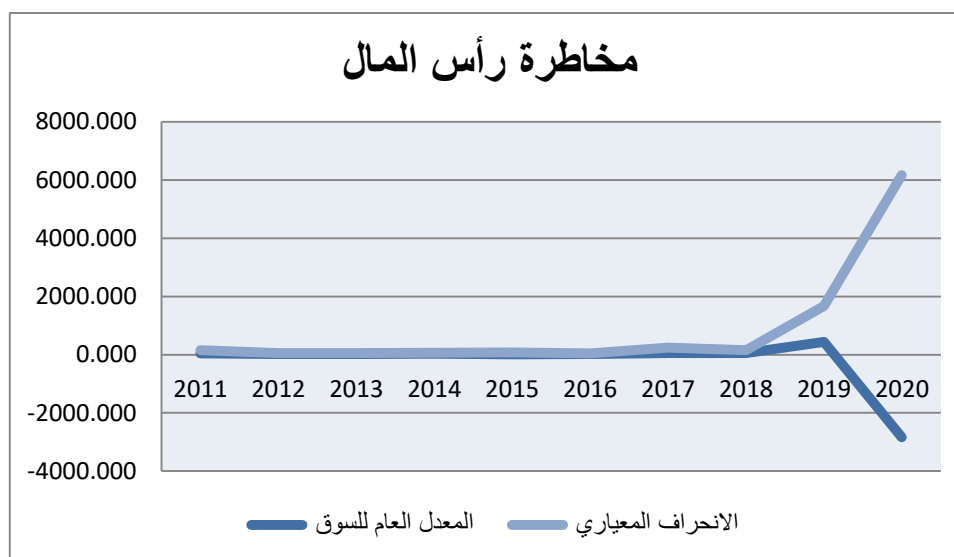
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج

(Excel).

والشكل (3) يوضح منحني المعدل العام للسوق مخاطر السيولة من خلال قسمة (سعر السهم / ربحية السهم الواحد) ، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (-211.234) وتعد خسارة وبانحراف معياري مقداره (928.499) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان ارتفاع هذه المعدل لسنوات عينة البحث جميعها كانت متذبذبة ولكنها اعلى من المعدل العام للسوق و تعد هذه النتائج ايجابية وتدل على انخفاض مخاطر رأس المال باستثناء سنة 2020 حققت المصارف مجتمعة خسارة مقدارها (-2833.207) وبانحراف معياري مرتفع (8995.382) ويرجع السبب في ذلك الى اتباع ادارة المصارف مفهوم التحوط بسبب الاوضاع والاقتصادية



فضلا عن الاوضاع الصحية المحلية والعالمية والتي تتمثل بازمة كوفيد 20 والتي اثرت على مفاصل الحياة وعلى وجه الخصوص الاقتصادية ومنها المصارف.



شكل (3) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

2- **معدل العائد على الموجودات** : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول (4) للمصارف عينة البحث وان المعدل العام للسوق بلغ (0.017) وبانحراف معياري مقداره (0.006) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من الموجودات يحقق صافي ربح مقداره (0.017)، اذ يوضح معدل العائد على الموجودات مدى جودة إدارة المصرف في توظيف موجودات أو موارد المصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) اذ يقيس مؤشر العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين، ونجد ان المصارف التي حققت معدل عائد على الموجودات يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.017، مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.027، مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.018، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.020، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.023، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل 0.019) بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.016، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.015، مصرف بغداد بمعدل 0.013، مصرف



سومر التجاري بمقدار (0.005) وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الموجودات يحق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2013) اذ بلغ (0.034) والانحراف المعياري لها بلغ (0.020)، ويعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين ، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2019) اذ بلغ (0.004) والانحراف المعياري لها (0.008) ويعكس هذا المعدل عدم قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (4) معدل العائد على الموجودات للمدة (2020-2011)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.014	0.046	0.026	0.011	0.004	0.041	0.005	-0.015	0.014	0.022	0.017
2	مصرف التجاري العراقي	0.029	0.045	0.027	0.021	0.017	0.018	0.022	0.024	0.015	0.057	0.027
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.029	0.029	0.032	0.019	0.018	0.013	0.011	0.014	0.006	0.005	0.018
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.030	0.004	0.051	0.052	0.032	0.018	0.007	0.001	0.001	0.008	0.020
5	مصرف الائتمان العراقي	0.035	0.041	0.019	0.022	0.019	0.009	0.014	0.011	-0.009	-0.006	0.016
6	مصرف الخليج التجاري	0.033	0.073	0.061	0.044	0.012	0.007	0.007	0.001	-0.007	-0.001	0.023
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.028	0.029	0.027	0.005	0.008	0.019	-0.001	-0.003	0.001	-0.003	0.011
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.041	0.034	0.069	0.005	-0.001	0.009	0.012	0.006	0.008	0.004	0.019
9	مصرف بغداد	0.024	0.019	0.018	0.015	0.004	0.017	0.006	0.004	0.006	0.014	0.013
10	مصرف سومر التجاري	0.001	0.004	0.005	0.005	0.009	0.011	0.001	0.002	0.003	0.003	0.005
	المعدل العام للسوق	0.026	0.032	0.034	0.020	0.012	0.016	0.008	0.005	0.004	0.010	0.017
	الانحراف المعياري	0.011	0.021	0.020	0.016	0.010	0.010	0.007	0.011	0.008	0.019	0.006

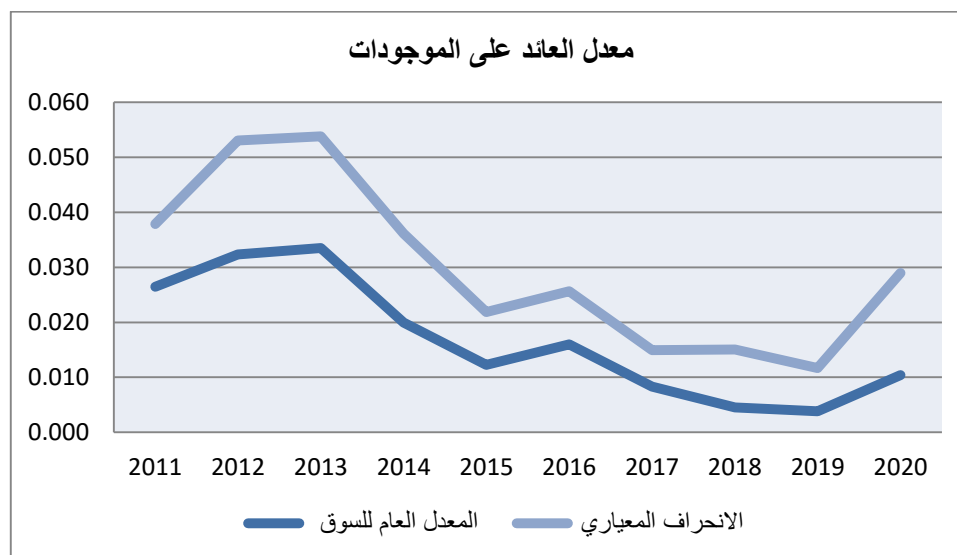
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج

(Excel).

والشكل (4) يوضح منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2020-2011) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي معدل العائد على الموجودات عينة البحث، ويتضح من



الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة (2011، 2012، 2013، 2014)، كان مرتفع وأعلى من المعدل العام للسوق بدء بعد ذلك بالانخفاض سنة (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) ويعكس هذا المعدل عدم قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين.



شكل (4) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات
المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

ثانياً: التحليل الاحصائي:

1. ترميز متغيرات البحث على النحو التالي

أ: المتغير المستقل (المخاطر المالية)

1- المخاطرة الائتمانية = X_1

2- مخاطرة السيولة = X_2

3- مخاطر رأس المال = X_3

ب- المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات) = $\hat{y}$

2. فرضية البحث : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المالية في العائد

على الموجودات للمصارف عينة البحث، من خلال مؤشرات المخاطر المالية في العائد على

الموجودات، إذ استعمل الانحدار الخطي المتعدد في اختبار الفرضية، إذ يعني إن العائد على

الموجودات هو دالة لمؤشرات المخاطر المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

$$\hat{y} = 0.031 - 0.021X_1 - 0.020X_2 - 3.762E - 5X_3$$



جدول (7) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

المتغيرات المستقلة	معامل التأثير β	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
الحد الثابت	0.031	5.402	0.000
X1	-0.021	-1.138	0.258
X2	-0.020	-2.002	0.048
X3	-3.762E-5	-1.674	0.097
معامل التحديد R Square	0.098		
اختبار f	3.465		
مستوى المعنوية Sig. F	0.019		

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتبين من الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد , اذ بلغ معامل الحد الثابت (0.031) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود مخاطر مالية لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فإن قيمة المتغير التابع (العائد على الموجودات) يساوي (0.031)، اذ بلغت قيمة (T) المحتسبة (5.402) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.664) وهي اكبر من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (99) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحثان بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، اذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحثان بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل على معدل العائد على الموجودات من خلال الفرضيات الفرعية :

1. الفرضية الفرعية الاولى : التي تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات مخاطر الائتمان في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث) .
فكان هناك تأثيرها عكسي اذ ان (X1) (المخاطرة الائتمانية) لها تأثيراً عكسياً في العائد على الموجودات لمجموعة المصارف عينة البحث فحينما تزداد المخاطرة الائتمانية (X1) بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض في (العائد على الموجودات) مقداره (-0.021) وهذا التأثير غير معنوي بمقدار (0.258) لكونه عند مستوى معنوية اكثر من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اكبر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة وهذا لا ينسجم مع ما هو متوقع .

2. الفرضية الفرعية الثانية : التي تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات مخاطر السيولة في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث) .



فكان (X2) (مخاطر السيولة) له لها تأثيراً عكسياً في العائد على الموجودات لمجموعة المصارف عينة البحث فحينما تزداد مخاطر السيولة (X2) بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض في (العائد على الموجودات) مقداره (-0.020) وهذا التأثير معنوي بمقدار (0.048) لكونه عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع .

3. الفرضية الفرعية الثالثة : التي تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات

مخاطر رأس المال في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث).

في حين نجد (X3) (مخاطر رأس المال) له تأثيراً عكسياً في (العائد على الموجودات) فعند زيادة (X3) بوحدة واحدة يؤدي الى تخفيض العائد على الموجودات بمقدار (-3.762E-5) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.097) عند مستوى معنوية اكثر من (5%) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اكبر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة.

وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.098) من التأثيرات التي تحدث في (العائد على الموجودات) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (المخاطر المالية للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.902) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

وقياس جودة اختبار النموذج بشكل عام للفرضية الرئيسية , من خلال اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر اذ بلغت قيمتها (3.465) في حين بلغت F الجدولية (2.32) ، اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.019) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحثان وعليه تقبل الفرضية الرئيسية للنموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع من البحث .

الاستنتاجات

1- تشير نتائج التحليل المالي الى ان المصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تعرضاً للمخاطر الائتمانية وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى



متوسط بمقدار وهذا يشير الى ان المصرف كان متحفظ في منح القروض ففي سنة 2016 لم يقوم المصرف بتقديم القروض فكانت نتيجتها (0) و تقديمه للقروض في باقي السنوات كان ضعيف بسبب اتباعه للسياسة الائتمانية المتشددة .

2- من التحليل المالي تبين بأن المصارف عينة البحث تتعرض الى مخاطر سيولة اذ حققت ستة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 60% من اداء هذا المؤشر، وكان مصرف الاهلي العراقي هو اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر السيولة وهذا يشير الى ان هذا المصرف يعاني من نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض بينما حقق مصرف الخليج التجاري ادنى مخاطر سيولة وهذا يعني ان هذا المصرف لديه القدرة على امتصاص صدمات السيولة النقدية.

3 - يشير التحليل المالي الى ان مصارف عينة البحث قليلة التعرض لمخاطر رأس المال وكان ادائها جيد اذ حققت تسعة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 90% من اداء هذا المؤشر اذ نجد ان مصرف الاستثمار العراقي هو اقل المصارف تعرضاً لمخاطر رأس المال وهذا يشير الى ان صافي دخل الذي حققه المصرف جيد خلال سنوات البحث بينما نجد مصرف الخليج التجاري هو اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر رأس المال ويرجع السبب في ذلك لانخفاض مضاعف الربحية الناتج عن انخفاض صافي الدخل الذي يحققه المصرف خلال تلك السنة نتيجة ما تركته ازمة كوفيد 20 من اثار على الحياة الاقتصادية ومنها المصارف .

4- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر معدل العائد على الموجودات بأن اداء المصارف عينة البحث كان جيد اذ حققت ستة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 60% من اداء هذا المؤشر ، حقق مصرف الخليج التجاري اعلى متوسط بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى متوسط خلال سنوات البحث ويرجع السبب في ذلك الى عدم قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين.

5- من خلال فرضية البحث واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاغتماد على الانحدار المتعدد لمتغيرات البحث وجد بأن هنالك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المالية (مخاطرة



الائتمانية، مخاطرة السيولة، مخاطر رأس المال) في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وهذا مطابق مع فرضيات البحث .

التوصيات

1- نوصي المصارف عينة البحث على الاستعمال الواعي لمؤشرات المخاطرة المالية والتي تتضمن مخاطرة الائتمانية ومخاطرة السيولة ومخاطرة رأس المال عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلا عن معرفة سلوك واذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته .

2- يتطلب من ادارة المصارف عينة البحث الى اتباع استراتيجيات معينة تهدف الى تخفيف واستقرار المخاطر المصرفية ومنعها من الوصول الى اموال المودعين والتي في الغالب تكون بسبب الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر , اذ ان المخاطر المالية على ضوء الاستنتاجات (مخاطرة الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال) غير مستقرة فسنة تحقق ارتفاع واخرى انخفاض مما يتطلب المتابعة لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المصارف .

3- نوصي المصارف الاهتمام بمؤشرات قياس المخاطر المالية وكذلك العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث لما لها من تأثير كبير على عمل هذه المصارف وبالتالي تحقيق الاهداف التي تسعى ادارات هذه المصارف الوصول اليها .

4- ينبغي على المصارف عينة البحث الاهتمام بمؤشر معدل العائد على الموجودات لكونه يوضح مدى جودة إدارة المصرف في توظيف الموجودات أو الموارد الخاصة بالمصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) اذ يقيس مؤشر معدل العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين اذ يشكل نسبة 60% ويجب زيادة هذه النسبة لكي تكون مقبولة من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها .



المصادر العربية :

1. اوصغير، الويزة، (2020)، "مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل" - مجموعة سوسيتي جنرال نموذجاً - ، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 06 .
2. البديري، صلاح عامر ابو هونه، (2016)، " اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل " ، أطروحة دكتوراه، ، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد .
3. سعيد، زيد غسان محمد، (2007)، "أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)"، بحث معادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق.
4. عبد الرضا، مصطفى سلام وحמיד، قاسم وعيال، علياء كاظم، (2019)، " المخاطرة الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الاسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي ايلاف الاسلامي والوطني الاسلامي" مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، ، العدد (6)، المجلد (27).
5. قايس، حوافف، محمد، شتوح، (2017)، "التحوط من المخاطر المالية في البنوك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار)"، رسالة ماجستير، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير قسم العلوم التجارية، الجزائر.

ثانياً: المصادر الانكليزية :

1. Al Nimer، M.، Warrad، L.، & Al Omari، R. ،(2015)، "The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets" European Journal of Business and Management، 7(7).
2. AL-Ardah، M.، & Al-Okdeh، S. ،(2022)،"The effect of liquidity risk on the performance of banks: Evidence from Jordan"، Accounting، 8(2).
3. Apătăchioae، A.، (2015)، "The performance، banking risks and their regulation"، Procedia Economics and Finance، 20.
4. Arif، A.، & Anees، A. N. ،(2012)،" Liquidity risk and performance of banking system"، Journal of Financial Regulation and Compliance.
5. Bessis، J.، (2015)، "Risk management in banking"، John Wiley & Sons.
6. Bett، E. K.، Tibbs، C. Y.، Mathu، R. W.، & Chemutai، E، " Effects Of Agency Banking On Return On Assets Of Commercial Banks In Kenya".
7. Cecchetti، S. G.، Schoenholtz، K. L.، & Fackler، J.، (2015)، "Money، banking، and financial markets" (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.



8. Datey, R. & Tiwari, K. (2014), **“Basel III norms and Indian banks–A new definition of risk management”**, International Journal of Advanced Research, 2(7).
9. ENDALKACHEW, T. (2021), **“ASSESSMENT OF RISK MANAGEMENT PRACTICE IN PRIVATE COMMERCIAL BANKS OF ETHIOPIA AT THE LEVEL OF ENTERPRISE RISK MANAGEMENT FRAMEWORK (COSO) 2004”**, (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
10. Horcher, K. A. (2005), **“Essentials of financial risk management”**, John Wiley & Sons.
11. Huy, D. T. N., Thach, N. N., Chuyen, B. M., Nhung, P. T. H., Tran, D. T., & Tran, T. A. (2021), **“Enhancing risk management culture for sustainable growth of Asia commercial bank-ACB in Vietnam under mixed effects of macro factors”**, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 8(3).
12. İncekara, A. & Çetinkaya, H. (2019), **“Liquidity risk management: A comparative analysis of panel data between Islamic and conventional banking in Turkey”**, Procedia Computer Science, 158.
13. KANCHU, T. & KUMAR, M. M. (2013), **“RISK MANAGEMENT IN BANKING SECTOR -AN EMPIRICAL STUDY”**, 2(2).
14. Mohammed, A. H. J., Mohammed, M. A. & Ahmed, A. H. (2021), **“Impact of Banking Risks on the Electronic Banking Services: A Comparative Study”**.
15. Nataraja, N. S., Chilale, N. R., & Ganesh, L. (2018), **“Financial performance of private commercial banks in India: multiple regression analysis”**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(2).
16. Oblakovic, G. (2013), **“Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis”** (Doctoral dissertation, University of St. Gallen).
17. Qurban, S. N. M. A., Shaheen, R. & Hakim, S. (2021), **“THE EFFECT OF LIQUIDITY AND RATE OF RETURN RISKS ON THE PROFITABILITY OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKS IN GCC COUNTRIES”**, PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 18(13).



18. Riyazahmed, K. & Baranwal, G. (2021), **“Determinants of Credit Risk”**, International Journal of Accounting & Finance Review, 6(1).
19. Rose, P. S. & Hudgins, S. C. (2008), **“Bank management & financial services”**, McGraw-Hill.
20. Rosikah, Prananingrum, D. K., Muthalib, D. A., Azis, M. I. & Rohansyah, M. (2018), **“ Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value”**, The International Journal of Engineering and Science, 7(3).
21. Sabrin, A., Sarita, B., Takdir, D., & Sujono, C. (2016), **“The effect of profitability on firm value in manufacturing company at Indonesia Stock Exchange”** The International Journal of Engineering and Science, 5(10).
22. Saeed, K. (2021), **“The effect of Financial Risks on the Company’s Performance”**, IT in industry, 9(3).
23. Tamimi, O. (2021), **“The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector”**, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 15(2).
24. Tjoe, C. & Purnomo, T. (2019), **“Interest Rate Risk”**, Available at SSRN 3320645.
25. Vodová, P. (2011), **“ Liquidity of Czech commercial banks and its determinants”**, International Journal of mathematical models and methods in applied sciences, 5(6).